# سوريا

يكفل الدستور الحرية الدينية؛ إلا أن الحكومة تفرض قيوداً على هذا الحق. وبالرغم من عدم وجود دين رسمي للدولة، ينص الدستور على أن يكون رئيس الجمهورية مسلما وعلى أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ويكفل الدستور حرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، شرط أن لا تُحدث ممارسة هذه الشعائر إزعاجا للنظام العام، ومع ذلك استمرت الحكومة في الحد من الحرية الكاملة للاختيار فيما يتعلق بالأمور الدينية.

لم يطرأ أي تغيير على مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد واصلت الحكومة ملاحقتها القضائية النشطة لمن يُزعم إنتماؤهم إلى الإخوان المسلمين أو الحركات السلفية واستمرت في حظر جماعة شهود يهوه. وعلاوة على ذلك، واصلت الحكومة رصد ومراقبة أنشطة كل المجموعات، بما في ذلك المجموعات الدينية، وثنت عن التبشير أو الدعوة إلى التحول من دين إلى آخر معتبرة ذلك تهديداً للعلاقات بين الجماعات الدينية.

وقد وردت من حين لآخر تقارير متفرقة عن حالات توتر بسيطة بين المجموعات الدينية، يرجع بعضها إلى التنافس الاقتصادي بين هذه المجموعات وليس إلى الانتماء الديني لكل منها.

تناقش الحكومة الأمريكية موضوع الحرية الدينية مع فعاليات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وأتباع كل الفئات الدينية تقريباً وذلك ضمن سياستها العامة والشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم الأول: التوزيع الديني للسكان

تبلغ مساحة البلاد 71,498 ميلاً مربعاً ويبلغ عدد سكانه 20 مليون نسمة. ويشكل السنّة 74 بالمائة من مجمل عدد السكان ولهم تواجد في جميع أنحاء البلاد. وتشكل المجموعات المسلمة الأخرى، بما في ذلك العلويون والإسماعيليون والشيعة، 13 بالمائة من مجمل عدد السكان. أما الدروز، فيمثلون 3 بالمائة من عدد السكان، في حين تشكل الطوائف المسيحية المختلفة العشرة بالمائة المتبقية من سكان البلاد.

وتحتل طائفة الأقلية العلوية مركزاً سياسياً رفيعاً لا يتناسب مع عددها، وذلك لأن الرئيس الأسد وأسرته من العلويين.

ينتمي غالبية المسيحيين إلى المجموعات الشرقية التي يرجع وجودها في البلاد لأوائل عهد المسيحية. وتنتمي المجموعات الشرقية الرئيسية إلى الكنائس الأرثوذكسية المستقلة، أو إلى الكنائس الموحِدة الكاثوليكية الشرقية (التي تعترف برئاسة البابا)، أو إلى الكنيسة النسطورية المستقلة. وهناك أيضاً جالية يزيدية قوامها 30 ألف شخص وما بين 100 و200 يهودي. ويصعب الحصول على أرقام دقيقة لعدد أعضاء المجموعات الدينية نظراً لحساسية الحكومة التي تخشى النزاع الطائفي. وتجري الحكومة إحصاء عاماً للسكان مرة كل عشر سنوات كان آخرها في عام 2004. ولم يتضمن الإحصاء السكاني معلومات عن التركيبة السكانية الدينية أو الإثنية، ولا يوجد أي دليل على أن أياً من الإحصاءات السكانية طلب من المواطنين بشكل محدد تحديد إنتمائهم الديني.

وتشكل كنيسة الروم الأرثوذكس أكبر مجموعة مسيحية في البلاد، وتعرف في سوريا بإسم بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. وينتمي معظم المواطنين المنحدرين من أصل أرمني إلى الكنيسة (الرسولية) الأرمنية التي تستخدم اللغة الأرمنية في طقوسها. أما أكبر كنيسة موحدة في البلاد فهي كنيسة الروم الكاثوليك، أما الكنائس الأخرى الموحدة فهي الكنيسة المارونية والكنيسة الكاثوليكية السورية والكنيسة الكلدانية الكاثوليكية المنبثقة عن الكنيسة النسطورية. وتضم الطوائف البروتستانتية المسيحية المعمدانيين والمنونيين. كما توجد في سوريا أيضا كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون).

ويعيش أغلب المسيحيين في المدن، كدمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية، والمناطق المحيطة بها، وإن كانت هناك أعداد لا يستهان بها منهم في محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد. في حين يعيش غالبية العلويين في المناطق الجبلية في محافظة اللاذقية الساحلية، ويعيش الكثير من الدروز في منطقة جبل العرب الجبلية الوعرة في محافظة السويداء في جنوب البلاد حيث يشكلون الغالبية العظمى من السكان. أما العدد الضئيل من اليهود المتبقين في البلاد فيعيش في دمشق وحلب، بينما يتواجد اليزيديون بشكل رئيسي في شمال شرق البلد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يكفل الدستور حرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، شرط أن لا تُحدث ممارسة هذه الشعائر إزعاجا للنظام العام. وقد أتاحت السياسات الحكومية والنظام القضائي للكثير من الجماعات الدينية ممارسة شعائرها بحرية، برغم فرض بعض القيود. وتحظر الحكومة مجموعة شهود يهوه، لذا يتعين عليهم القيام بنشاطاتهم على نحو لا يجذب اهتمام الحكومة. ويتمتع المواطنون بحق قانوني بمقاضاة الحكومة لدى اعتقادهم بأنها انتهكت حقوقهم. ولم ترد أي معلومات خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن دعاوى مرفوعة ضد الدولة حول مسائل دينية تحديدا.

وتقيد الحكومة حرية الاختيار في ما يتعلق بالأمور الدينية. كما لا تعترف الحكومة بالوضع الديني للمسلمين الذين يعتنقون المسيحية. ولكن ذلك ليس الحال بالنسبة لؤلئك الذين يعتنقون الإسلام. ففي حالة اعتناق الفرد للمسيحية، تواصل الحكومة اعتباره مسلماً ويظل خاضعاً لأحكام الشريعة. ولا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلاً مسيحياً، لكن يجوز للمرأة المسيحية أن تتزوج رجلاً مسلما. ولا يحق للمرأة المسيحية إذا اقترنت برجل مسلم أن تُدفن في مقابر المسلمين ما لم تعتنق الإسلام. وينص القانون على أنه إذا ما رغب شخص ما في التحول عن المسيحية واعتناق الإسلام فإنه يتعين على رجل الدين المسلم المشرف على الأمر إبلاغ الأبرشية التي ينتمي إليها الشخص الراغب في تغيير دينه.

ولا يوجد دين رسمي للدولة؛ إلا أن الدستور يشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً و ينص على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع. وفي حين لا يوجد قانون مدني يحظر التبشير، إلا أن الحكومة تثبط تلك النشاطات وتقوم أحياناً بملاحقة المبشرين والدعاة قضائياً لأنهم "يعرضون العلاقات بين المجموعات الدينية للخطر" بممارستهم لتلك النشاطات. وكانت الأحكام الصادرة بحق غالبية من وجهت إليهم هذه التهم هي العقوبة بالسجن لفترة تتراوح ما بين خمس سنوات والسجن المؤبد، وإن كان يتم في الكثير من الأحيان تخفيف المدة إلى سنة واحدة أو سنتين.

لم ترد أي تقارير خلال الفترة التي يغطيها التقرير تفيد بمقاضاة الحكومة لأي شخص لكونه عرّض العلاقات بين المجموعات الدينية للخطر. لكن وردت عدة تقارير تفيد بأن الحكومة منحت الشيعة معاملة تفضيلية وسمحت للدعاة الشيعة بتشييد المساجد وبدعوة السنة إلى التحول عن مذهبهم . وادعت تقارير متفرقة أن الدعاة الشيعة، الذين يفترض أن المصالح الإيرانية تدعمهم، قدموا حوافز مالية لسنيين لحثهم على اعتناق المذهب الشيعي. ولا تعتبر الحكومة هذا النشاط دعوة للتحول عن الدين، إذ لا تميّز الدولة بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

تختار الحكومة أشخاصاً ممن لا توجد لديهم أي نية لتغيير طبيعة الحكومة العلمانية لتولي المناصب الدينية القيادية. وقد واصل مفتي سوريا دعوته المسلمين إلى الوقوف في وجه الأصولية الإسلامية وحث زعماء الفئات الدينية المختلفة على الانخراط في حوار دوري فيما بينهم بغية التوصل إلى تفاهم متبادل.

ويحظر الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، أو إلى أي منظمة "سلفية،" ويفهم من صفة "سلفية" لدى استخدامها في البلاد على أنها تشير إلى الأصولية المستوحاة من التوجهات السعودية. ولكن الحكومة ومحكمة أمن الدولة لم تحددا مواصفات و أبعاد النشاط السلفي ولم توضحا أسباب إعتباره غير مشروعا. وعقوبة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين السورية هي الإعدام، رغم أن هذه العقوبة عادة ما تخفف إلى السجن 12 سنة. وبالرغم من كون حركة حماس منبثقة من جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن الحكومة تدعم وجود تمثيل سياسي لها في البلاد كواحدة من عدة فصائل فلسطينية.

ويتعين على جميع المجموعات والطوائف الدينية تسجيل نفسها لدى الحكومة، وتقوم الحكومة بدورها بمراقبة جمع التبرعات وتقتضي الحصول على إذن لكل الاجتماعات الدينية وغير الدينية، باستثناء التجمع للعبادة. ويمكن لعملية التسجيل أن تكون معقدة وأن تستغرق فترة طويلة، ولكن الحكومة تسمح عادة للمجموعات الدينية بممارسة نشاطاتها بصورة غير رسمية أثناء انتظارها لصدور التصريح.

وفيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، تقتضي الحكومة من المواطنين الانتماء إسمياً إلى المسيحية أو اليهودية أو الإسلام. ويتم تسجيل الانتماء الديني في شهادة الميلاد ومن الضروري ذكره في الوثائق القانونية عند الزواج أو السفر لتأدية فريضة الحج. وتتلقى كل المجموعات الدينية المعترف بها، بما في ذلك جميع الجاليات المسلمة والمسيحية واليهودية التي تعترف بها الحكومة، خدمات عامة (كالماء والكهرباء) مجاناً ودون مقابل، كما تعفى مبانيها الدينية من الضرائب المفروضة على العقارات وتعفى سياراتها الرسمية من ضريبة الأملاك الخاصة.

وقد واصلت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير دعمها لممارسة ودراسة المذاهب الإسلامية التي تقرها الحكومة وذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون. واستمرت الإذاعة الحكومية في بث صلاة الفجر والظهر والعصر، كما قامت محطات التلفزيون التابعة للدولة بإذاعة تلاوة آيات من القرآن الكريم في ساعات الصباح.

ويخضع أتباع الأديان المختلفة كلٍ لقوانين طائفته أو مذهبه فيما يتعلق بالزواج والطلاق. ويستند قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطلاق بالنسبة للمسلمين على الشريعة الإسلامية، ويقوم بعض القضاة المعيّنين من قبل الحكومة في المحاكم الشرعية بتفسير بعض أحكامه بشكل يتسم بالتمييز ضد المرأة.

يتضمن القانون المدني الخاص بالكاثوليك أحكاماً خاصة بهم تتعلق بحقوق الإرث، والسلطة القضائية للمحاكم المسيحية، والسن القانونية للزواج، وقانونية الزواج المختلط بالنسبة للكاثوليك، والتبني. ولدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم تكن الدولة قد أصدرت أي قانون للأحوال الشخصية خاص بالمسيحيين الأرثوذكس. وعليه ظل المسيحيون الأرثوذكس خاضعين لقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، باستثناء ما يتعلق بالزواج والطلاق.

ووفقاً لتفسير البلاد للشريعة الإسلامية، فإن المعايير القانونية للحصول على الطلاق أسهل بكثير بالنسبة للرجل مما هي بالنسبة للمرأة. ويمكن للرجل أن يطلق زوجته على أساس ارتكابها الزنا، في حين يتعين على الزوجة في الكثير من الأحيان مواجهة معيار قانوني أكثر تشدداً لدى طلبها الطلاق لنفس السبب. ولا يمكن إدانة الرجل بجريمة الزنا إلا إذا وقعت داخل المنزل . ويمكن، إذا ما طلبت الزوجة الطلاق من زوجها، أن تحرم من النفقة وربما فرض عليها إعادة مهرها في بعض الحالات.

وفي حال وقوع الطلاق، تنص أحكام الشريعة على أن المرأة تفقد حق حضانة أطفالها الذكور لدى بلوغهم الثالثة عشر من العمر وحق حضانة الإناث لدى بلوغهن الخامسة عشر، وذلك بغض النظر عن دينهم. ويمكن أن تفقد المرأة حق حضانة أطفالها حتى قبل بلوغهم ذلك العمر إذا ما تزوجت من رجل آخر، أو إذا حصلت على وظيفة خارج المنزل، أو إذا انتقلت إلى خارج المدينة أو البلد. وفي مثل هذه الحالات، تنتقل حضانة الأطفال إلى والدة الأم إلى أن يبلغ الذكور الثالثة عشر والإناث الخامسة عشر من العمر، ومن ثم يعود حق الحضانة إلى الوالد حتى يبلغ الأطفال سن الرشد في الثامنة عشر من العمر.

ويتم تقسيم الإرث على أساس أحكام الشريعة بالنسبة لجميع المواطنين باستثناء المسيحيين الكاثوليك. وعليه، تُمنح المرأة المتزوجة عادة نصف حصة الوريث الذكر من التركة. ولا يحق للمرأة المسيحية التي تتزوج مسلماً أن ترثه. ويجب على الورثة الذكور من جميع الأديان، تقديم الدعم المالي لأقاربهم من النساء غير المتزوجات اللاتي يحصلن على نصيب أقل من نصيب الذكور من الإرث. فعلى سبيل المثال، يرث الإبن حصته وحصة شقيقته غير المتزوجة من تركة والديهما، ويتعين عليه استخدام هذا الإرث لتوفير متطلبات معيشتها وسد احتياجاتها. وفي حال عدم قيامه بذلك يكون من حقها مقاضاته أمام المحكمة.

ويبيح القانون تعدد الزوجات بالنسبة للمسلمين، إلا أن قلة منهم فقط تمارس هذا الحق. وعلاوة على ذلك، هناك بند في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ينص على أن تعدد الزوجات غير مشروع للدروز، رغم أن جميع البنود والأحكام الأخرى الواردة في قانون الأحوال الشخصية تسري عليهم.

لا تمنع الحكومة بشكل عام الاتصالات بين مواطنيها وأبناء دينهم في الدول الأخرى أو بين مواطنيها والهيئات الكهنوتية الدولية التي تحكم بعض المجموعات الدينية؛ ولكنها تحظر الاتصال بين الجالية اليهودية واليهود في إسرائيل.

تنكر الحكومة ممارستها لأي شكل من أشكال الطائفية، إلا أن الدين قد يشكل عاملاً في تحديد فرص العمل المتاحة أمام الشخص. فعلى سبيل المثال، يتولى العلويون المناصب القيادة في الجهاز العسكري والأجهزة الأمنية الأخرى بشكل لا يتناسب مع أعدادهم. وعلى النقيض من ذلك، يتم التمييز ضد شهود يهوه في مجال التوظيف لأن طائفتهم الدينية محظورة.

تعتبر الحكومة المناسبات التالية أعياداً وطنية: المولد النبوي، عيد الفصح الأرثوذكسي وعيد الفصح الغربي، عيد الفطر، عيد الأضحى، رأس السنة الهجرية، وعيد الميلاد الغربي.

لا يوجد قانون محدد يمنع إنتاج وتوزيع المطبوعات الدينية أو غيرها من أنواع المواد الإعلامية الدينية. ومع ذلك يحظر نص المادتين 298 و 462 القيام بأي شيء من شأنه "أن يؤدي إلى إحداث التوتر بين الجاليات الدينية،" وتستخدم الحكومة هاتين المادتين لمقاضاة المجموعات التي تعتبرها مضرة للمجتمع، وهم في معظم الحالات من الذين يعتبرون سلفيين. وقد كانت هناك حالات كثيرة في الفترة الأخيرة قُدّم فيها أشخاص للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا لامتلاكهم كتباً أو أسطوانات مدمجة تحتوي على ما تصفه الحكومة بالتعاليم "السلفية."

وقد سمحت الحكومة باستخدام العبارات الدينية بصورة علنية، بما في ذلك رفع رايات كتبت عليها شعارات دينية، في المواقع العامة المعروفة والشهيرة وذلك في أيام الأعياد الدينية.

كما استمرت الحكومة في تشجيع الأعمال المصرفية الإسلامية. وقد منحت عدة مصارف موافقة أولية أو ترخيصاً حكومياً لإنشاء وتشغيل مصارف إسلامية.

وتسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدينية المسيحية الأجنبية بالعمل داخل البلاد تحت رعاية الكنائس الكاثوليكية أو الأرثوذكسية مما يتيح لهذه المنظمات غير الحكومية العمل دون القيام بتسجيل نفسها رسميا.

جميع الأقليات الدينية، باستثناء اليهود، ممثلة بين صفوف كبار الضباط في القوات المسلحة. إلا أنه لا يوجد في صفوف القوات المسلحة مرشدون دينيون، وذلك تماشياً مع السياسات العلمانية للدولة، وبالتالي لا تتاح لأفراد القوات المسلحة إمكانية الحصول على أي دعم روحي أو ديني بصورة مباشرة؛ ويتوقع من أفراد القوات المسلحة الإحجام عن التعبير صراحة عن معتقداتهم الدينية أثناء ساعات العمل. وعلى سبيل المثال، لا يشجع المسلمون على تأدية الصلاة أثناء وجودهم في مواقع الخدمة.

ولا يجيز القانون رفض تأدية الخدمة العسكرية لاعتبارات تتعلق بالمبادئ الدينية. وكان يتم تاريخياً إعفاء رجال الدين المسيحيين والمسلمين من الخدمة العسكرية، إلا أن تشريعاً صدر في عام 2008 نص على وجوب دفع رجال الدين ضريبة للحكومة مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية، لكن رجال الدين المسيحيين تم إعفاؤهم من دفع هذه الضريبة.

تتولى الحكومة رسميا مهمة إدارة المدارس العامة، وهي مدارس علمانية، رغم أن بعضها يدار فعلا من قبل الجاليات المسيحية والدرزية. وتقدم هذه المدارس العامة للطلبة من جميع الطوائف دروساً دينية إجبارية، بمناهج وأساتذة موافق عليهم من قبل الحكومة. وتنحصر مواد التعليم الديني في الديانتين الإسلامية والمسيحية، ويتلقى المسلمون هذه الدروس في صفوف منفصلة عن تلك التي يتلقى فيها المسيحيون دروس الدين المسيحي. وتضم المجموعات التي تتلقى دروس الدين الإسلامي كلاً من السنة والشيعة والعلويين والإسماعيليين واليزيديين والدروز. ورغم أن اللغة العربية هي لغة التعليم الرسمية في المدارس الحكومية، إلا أن الحكومة سمحت بتعليم اللغات الأرمنية والعبرية والسريانية (الآرامية) والكلدانية في بعض المدارس على أساس افتراضها أن هذه "لغات متعلقة بالطقوس الدينية." ولا توجد صفوف تعليم ديني إلزامي على المستوى الجامعي.

ولا تفرض الحكومة على المواطنين تحديد طائفتهم الدينية في جوازات السفر أو بطاقات الهوية الوطنية. ولكنها تفرض تحديد الدين في شهادة السجل المدني التي يتعين إبرازها لتسجيل عقود الزواج والسفر لتأدية فريضة الحج أو مناسك العمرة في المملكة العربية السعودية.

القيود على الحرية الدينية

أتاحت السياسات الحكومية والنظام القضائي للكثير من المجموعات الدينية ممارسة شعائرها الدينية بحرية. لكن بالرغم من ذلك، نشطت الحكومة في ملاحقة بعض الأشخاص قضائياً لعضويتهم المزعومة في جماعة الإخوان المسلمين أو الحركات السفلية. وقد أدعت منظمات حقوق الإنسان أن الكثير من المتهمين لم يكونوا سوى أتباع لواعظ ديني معين أو لمسجد معين. علاوة على ذلك، فرضت الحكومة على اليهود الحصول على إذن من الحكومة للسفر، وقامت بتطبيق إجراءات تدقيق أكثر صرامة في ما يتعلق بالرخص ووثائق الملكية وغيرها من الوثائق الحكومية الخاصة بهم، واستثنتهم من الوظائف المتاحة في سلك الخدمة المدنية وفي القوات المسلحة.

وتخضع كل الجماعات، الدينية وغير الدينية على السواء، للمراقبة والرصد من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية. وتعتبر الحكومة أن الإسلام المسلح يشكل بشكل خاص تهديداً للنظام، لذا تقوم بمراقبة الأشخاص الذين تعتبرهم متطرفين دينيين عن كثب. وفي حين تسمح الحكومة بتشييد المساجد، إلا أنها تراقب الخطب التي تلقى فيها وتتحكم بمحتواها وتقوم في الكثير من الأحيان بإغلاق المساجد بين أوقات الصلاة.

ورغم أن الحكومة تبيح للمنظمات غير الحكومية المسيحية الأجنبية العمل في البلاد بدون تسجيل نفسها لدى الحكومة رسميا، إلا أنه يتعين على المنظمات غير الحكومية الإسلامية الأجنبية تسجيل نفسها والحصول على موافقة من وزارة الأوقاف كي تمارس نشاطاتها. وتقوم قوات الأمن باستجواب هذه المنظمات الخيرية بصورة منتظمة حول مصادر دخلها، كما تقوم بمراقبة كيفية إنفاقها لأموالها.

وكان محظوراً على الجالية اليهودية إرسال نسخ تاريخية من التوراة إلى خارج البلاد وذلك بناء على قانون يحظر تصدير أيا من ثروات البلاد التاريخية والثقافية. وقد شكل هذا الحظر مشكلة جدية للجالية اليهودية التي تتضائل أعدادها ويساورها القلق بشأن الحفاظ على نصوصها الدينية القديمة.

وقد قامت الحكومة بين الحين والآخر بنشر أو بالسماح بتوزيع مواد معادية للسامية من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون والتقارير الإخبارية والرسوم الكاريكاتورية وغيرها من وسائل الإعلام. وقد انتشرت المواد المناهضة لإسرائيل بصورة واسعة، وتضمن بعضها معاني معادية للسامية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة كصحف تشرين والبعث والثورة وموقع أخبار سوريا الإلكتروني بنشر صوراً معادية للسامية تزعم سيطرة اليهود على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى العالم. كما قامت صحيفتا تشرين والثورة المملوكتان من قبل الدولة بنشر مقالات رأي في نيسان/أبريل 2009 استخدمت لغة معادية جداً للسامية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، قررت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عدم السماح للزعماء الدينيين بالانتماء إلى مجالس إدارات المؤسسات الخيرية الإسلامية. وقد جرى العرف في السابق أن يرأس رجال الدين جميع المؤسسات الدينية تقريبا. وقد جاء قرار الحكومة في أعقاب هجوم أيلول/سبتمبر 2008 الإرهابي على مبنى عسكري في دمشق، زعم أن مرتكبيه مسلحين على صلة بتنظيم فتح الإسلام.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2008 أيضاً، أصدرت وزارة الأوقاف تعليمات لجميع المعاهد الدينية الإسلامية بالتوقف عن قبول الطلبة الأجانب ابتداء من أيلول/سبتمبر 2009. وذكرت مصادر محلية أنه سيتعين على أي طالب أجنبي يود دراسة الدين الإسلامي في البلاد أي يلتحق بمؤسسة تعليمية جديدة تديرها وزارة الأوقاف. وأشارت هذه المصادر إلى أن هذا القرار يعكس تخوف الحكومة من أن تكون مراكز التعليم الدينية الإسلامية قد قدمت منحاً دراسية لأشخاص على صلة بمنظمات إرهابية.

انتهاكات الحرية الدينية

وصف دبلوماسيون أوروبيون ومنظمات حقوق الإنسان ازدياد الإجراءات القمعية ضد المسلمين الذين يزعم أن لديهم علاقة بجماعة الإخوان المسلمين أو غيرها من المنظمات الإسلامية ذات البرامج السياسية وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، اعتقال العشرات من الأشخاص بسبب علاقتهم المزعومة مع جماعات إسلامية سياسية. وفي جميع الحالات، اتهمت الحكومة المحتجزين بالانتماء إلى جماعات تدعو إلى العنف. ونادراً ما قدمت الحكومة أي وثائق توفر معلومات عن عدد الأشخاص المحتجزين. هذا وأبلغت مجموعات حقوق الإنسان أيضاً عن اعتقال أو احتجاز مواطنين خلال الأعوام السابقة بسبب صلاتهم المزعومة مع مثل هذه الجماعات، إلا أنه لم يُعلن عن احتجازهم إلا مؤخراً.

وأفادت مصادر في منظمات حقوق الإنسان بأن أجهزة الأمن الحكومية ألقت القبض في 29 حزيران/يونيو2009 على العالم الإسلامي والإمام الشيخ صلاح الدين كفتارو، نجل مفتي سوريا الراحل أحمد كفتارو وشقيق الإمام محمود كفتارو. وقد تمت إحالته إلى قاضي التحقيق الأول بتهمة الاختلاس والعمل بدون ترخيص وإقامة علاقات مع جهات أجنبية بدون موافقة سابقة. ولدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، كان صلاح الدين كفتارو محتجزاً في سجن عدرا بانتظار المحاكمة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، احتجزت الأجهزة الأمنية إماماً صينياً من الأويغور مع أفراد عائلته في دمشق لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم. ولم تعلن الحكومة عن أسباب الاحتجاز. وربما كان الدافع وراء تدقيق الحكومة في أمره هو ما ذكر من أنه يدرس في معهد ديني إسلامي محلي. وأكدت منظمات غير حكومية أن الإمام قد سبق سجنه في مقاطعة شنجانغ أويغور الذاتية الحكم بتهمة ارتكاب "نشاطات دينية غير قانونية." كما حاولت الحكومة منع عائلة صينية مسلمة أخرى من الأويغور من مغادرة البلاد. وفي نهاية الأمر، غادرت العائلتان سوريا في شهر تموز/يوليو.

وفي أواسط أيار/مايو 2009، أغلقت الحكومة مركز الدراسات الإسلامية لمدة أربعة أسابيع واحتجزت العالم الإسلامي والإمام الشيخ محمود كفتارو، شقيق صلاح الدين كفتارو، لمدة عشرة أيام. هذا ولم تقدم الحكومة أي سبب لإغلاق المركز أو لاحتجاز الإمام. ولكن مصادر في البلاد أعربت عن اعتقادها بأن الإغلاق والاحتجاز مرتبطان بمحاولات الحكومة ممارسة مزيدا من السيطرة على المؤسسات والمعاهد الإسلامية عبر مكتب المفتي ووزارة الأوقاف، وذلك بعد هجمات أيلول/سبتمبر الإسلامية التي عزيت إلى تنظيم فتح الإسلام.

وفي تموز/يوليو 2008، قام مسلمون محتجزون في سجن صيدنايا ادّعت الحكومة بأنهم إرهابيون بسلسلة من أعمال الشغب استمرت حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر. وبالرغم من عدم توفر إحصاءات يمكن الاعتماد عليها، أعرب الكثير من الناشطين في مجال حقوق الإنسان والدبلوماسيين عن اعتقادهم بأنه تم خلال الاشتباكات قتل أكثر من 50 سجيناً يعتقد بأنهم على علاقة بتنظيم القاعدة. وأفاد شهود من المنطقة المحيطة بالسجن سماعهم لصوت إطلاق النار في السجن في أحيان متعددة.

وقد أصدرت محكمة أمن الدولة العليا خلال الفترة التي يغطيها التقرير أحكاماً بالسجن لفترات طويلة على عشرات من المسلمين الذين أدانتهم بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد قدرت منظمات حقوق الإنسان ودبلوماسيون في سفارات أوروبية أن هناك الآلاف من الإرهابيين الإسلاميين المزعومين المحتجزين في السجون أو في المعتقلات التابعة لأجهزة الأمن أو في مرافق الاعتقال السرية الأخرى.

وظلت الحكومة تحتجز عدداً غير معروف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الأشخاص المرتبطين بمجموعات إسلامية غير مشروعة كمحتجزين وسجناء سياسيين. ووجهت إلى الكثير من السجناء الذين لا تربطهم أي علاقة بالإخوان المسلمين تهمة "العضوية في منظمة سلفية،" وأدينوا بتلك التهمة. وكان الدافع الأساسي لعمليات اعتقال وفي بعض الأحيان إدانة المواطنين الذين يُزعم انتماؤهم إلى جماعة إسلامية سياسية غير مشروعة هو نظرة الحكومة إلى المسلمين المتطرفين على أنهم يشكلون تهديداً محتملاً لاستقرار نظام الحكم.

وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان بأن المحتجزين والسجناء الذين يزعم بأنهم أعضاء في الجماعات الإسلامية السياسية غير المشروعة قد تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة أثناء فترة احتجازهم.

الإكراه على التحول إلى دين آخر

لم ترد أي تقارير عن إكراه أي شخص على التحول من دينه إلى دين آخر، بما في ذلك المواطنين الأميركيين القصر الذين تم اختطافهم أو نقلهم بصورة غير قانونية من الولايات المتحدة أو الذين لم يسمح بإعادتهم إلى الولايات المتحدة.

التحسينات والتطورات الإيجابية في احترام الحرية الدينية

في 1-2 حزيران/يونيو 2009، شاركت السفارة البريطانية ووزارة الأوقاف في رعاية مؤتمر "رسالة السلام في الإسلام." وكان بين المتحدثين في المؤتمر وزراء حكوميون وأكاديميون وبعض كبار الزعماء الدينيين المسلمين والمسيحيين.

وفي 3-5 مايو/أيار، 2009، قام معهد الفتح الإسلامي بالتعاون مع جامعة ألبرتا ووزارة الأوقاف برعاية مؤتمر "الإسلام والغرب" الذي ركز على الحوار بين الأديان.

واستضاف معهد الأندلس للدراسات الإسلامية في مدينة حماة مؤتمر "الدين والاحترام: التعلم كل منا من دين الآخر." وقد عقد هذا المؤتمر متعدد الأديان في مدينة حماة في 3-4 نيسان/أبريل 2009.

وفي 21-23 كانون الثاني/يناير، 2009، نظمت السفارة الكندية وفعاليات سورية محلية ورشة عمل استغرقت ثلاثة أيام حول دور المرأة في تعزيز حوار الأديان. وقد أشرفت على تيسير أعمال الورشة ثلاث سيدات كنديات وسيدتان أميركيتان. وشاركت في المداخلات ثلاث سيدات يهوديات؛ انضم إليهن الحاخام الأميركي مارك غوبين عبر رسالة مسجلة. كما شارك رجال دين مسيحيون ومسلمون محليون في افتتاح أعمال الورشة.

افتتح معرض "واحة الشام الروحية" للهندسة المعمارية لاستقبال الجمهور في دمشق في الفترة ما بين 7-11 سبتمبر/أيلول 2008، في غاليري مصطفى علي وخلال الفترة من 15-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في مركز الزوار في وادي دير مارموسى قرب محمية نبق الطبيعية. واحتوى المعرض على المشاريع المقترحة التي قدمها مهندسون معماريون دوليون لبناء استراحة ثقافية بيئية توفر مساحة متعددة الوظائف للأفراد من مختلف الخلفيات العرقية والدينية للمشاركة في التأمل الروحي والتعاون التعليمي. وأعلنت الحكومة أنه سيتم تشييد التصميم الهندسي الفائز في وادي دير مارموسى على قطعة أرض مساحتها 14 هكتاراً تبرعت بها الحكومة لهذا الغرض. وقد تشاركت محمية وادي دير مارموسى والاتحاد الأوروبي في رعاية المسابقة.

وقد أدلى مفتي الجمهورية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصريحات عامة رحب فيها بالتسامح مع المذاهب الإسلامية المختلفة ومع المسيحيين واليهود.

القسم الثالث: مستوى احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير بين الآونة والأخرى عن حالات توتر بسيطة بين المجموعات الدينية المختلفة، تعزى بشكل رئيسي إلى التنافس الاقتصادي وليس للانتماء الديني.

وقد ساهمت الأعراف الاجتماعية والمحظورات الدينية في جعل التحول من دين لآخر أمرا نادرا نسبيا، خاصة التحول من الدين الإسلامي إلى الدين المسيحي الذي يعتبر غير مشروع ضمنياً في القانون. وفي كثير من الحالات، أجبرت الضغوط الاجتماعية أولئك الذين تحولوا عن دينهم واعتنقوا دينا آخر على تغيير مكان إقامتهم، إما داخل البلاد أو خارجها ،لممارسة شعائر دينهم الجديد علنا. وقد وردت تقارير أفادت بأن المملكة المتحدة قامت في أيلول/سبتمبر 2008 بمنح حق اللجوء لزوجين تحولا عن الإسلام إلى المسيحية الإنجيلية. وكان الزوجان، اللذان قيل أنهما ناقشا تحولهما من الإسلام إلى المسيحية مع مسلمين في مواقع دردشة على الإنترنت، قد تلقيا تهديدات وقررا مغادرة سوريا حرصاً على سلامتهما.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية

إن اتصالات حكومة الولايات المتحدة مع الحكومة السورية محدودة؛ ولكن القائم بأعمال السفارة وغيره من المسؤولين فيها اجتمعوا مع زعماء دينيين وأعضاء في جميع المجموعات الدينية تقريباً على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، لتبليغ المواطنين دعم الولايات المتحدة للحرية الدينية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اختارت السفارة خمسة مواطنين سوريين للمشاركة في زيارات تبادلية إلى الولايات المتحدة تركز على الحوار بين الأديان من خلال برنامج الزائر الدولي التابع لوزارة الخارجية الأميركية.